قوي مع انه بين البين هم الطريق ويلهم الى الاهتداء فتبين ان الهداية لو كانت عبارة عن
بيان طريق الصواب لم يكن لقوله عم اللهم اهدِ قومي معنى لانه عليه السلام بين
طريق الصواب لقومه مع لقومه فيكون طلب الهداية طلب الحاصل وهو محال
منه عم لانه عبث فتبين ان الهداية خلق الاهتداء والمشهور ان الهداية عند
المعتزلة هي الدلالة الموصلة بالفعل الى المطلوب عندنا الدلالة على طريق يوصل
الى المطلوب سواء كان حصل الوصول والاهتداء ولم يحصل وما هو الاصح للعبد
فليس ذلك بواجب على الله تعالى اي من جملة اصول اهل الحق ان ما هو الاصلح
للعبد ليس بواجب على الله تعالى خلافا للمعتزلة اختلف العقلاء في انه هل يجب
على الله تعالى شيء من الاشياء ام لا فقال اهل الحق انه لا يجب عليه شيء من
الاشياء لان الوجوب حكم من الاحكام والحكم لا يثبت الا بالشرع ولا حاكم
على الشارع الذي هو الله تعالى فلا يجب عليه شيء ولانه لو وجب عليه
شيء فان لم يستوجب الذم بتركه لم يتحقق الوجوب لان الوجوب هو كون
الفعل بحيث يستحق تاركه الذم كان الباري تعالى ناقصا لذاته متكملا بغيره
وهو محال على الله تعالى وقالت المعتزلة وجب على الله تعالى امور وهو اللطف
والثواب على الطاعة والعقاب على الكبائر قبل التوبة وان يفعل الاصلح لعباده
في الدنيا هذه لا يفعل قبيحا لما عقلا واما اللطف فهو ان يفعل ما يقرب العبد
الى الطاعة ويبعد عن المعصية واما الثواب فهو نفع مستحق مقرون بالتعظيم
والاجلال فهو واجب على الله تعالى جزاء على التكاليف والطاعة واما الاصلح
فواجب عليه تعالى ان يفعل للعباد الاصلح واما العقاب قبل التوبة على الكبائر
فواجب عليه تعالى عقلا وان لا يفعل القبيح لان الله تعالى عالم بقبح القبيح فيكون مستغنيا
عنه فوجب ان لا يفعل ذلك وغير ذلك من الاشياء واتفق الموفقان على

وجوب الاقدار والتمكين والالطاف كما فر الفقير المعذب في الدنيا والآخرة ان
الاصلح ان يكون الكل منا وغنيا ولما كان لباري تعالى منة على العباد بسبب اعطائهم
النعم واستحقاق شكر في الهداية واما اضداد انواع الخيرات كلها فهي المذكورات
اداء الواجب واداء الواجب لا يوجب شيئا من ذلك وقيل اجاب الحكمة والتفضل
لا يفنى عن الامتنان الا يرى ان منة الوالد المشفق واجب على ولده عقلا وشرعا
مع انه لا اختيار له في شفقته على ولده فكيف بمن له اختيار في عدم لطفه وكلنه
الرحم لعباده من الوالد لولده كما ورد في الخبر الصحيح فايجاب رحمته وحكمته لا ينافي
وجوب امتنانه على عباده ولما كان امتنانه اي الله تعالى على النبي عليه السلام فوق
امتنانه على ابي جهل لعنة الله وجعل الله كلا منهما اي من النبي عليه السلام وابي جهل
لعنه الله عليه غاية مقدوره من الاصلح له قيل التسوية بين النبي عليه السلام وغيره
فيما يوجب الحكمة كاعطاء القدرة والعقل والبنى لا يوجب التسوية في فضله
عليهم والله فضل انبياءه باعطاء النبوة والعقل التام والتاييد بالملك
فلذا من عليهم فوق ما يمن على غيرهم مع ان النبوة من موجب الحكمة ولما كان
سؤال العصمة اي الحفظ عن المعاصي بان يقال اللهم اعصمني والتوفيق وكشف الضراء
اي دفع البلاء والبسط اللهم ابسط الخصب والرضا عطف تفسير موقع خبر كان
قيل السؤال من اسباب الحكمة الموجبة للاجابة ولذا قال النبي عم ان الله حيي كريم
اذا رفع عبد يديه يستحي ان يردهما صفرا من الخير تفويض والكسار يعقب الانسان
من الحوق ما يعاقب به ويذم والحياء في حقه تعالى محمل على مقتضاه وهو وجوب
الاجابة لان ما لم يفعله الغير المستتر في يفعله راجع الى الله والحياء عايد الى
ما في حق كل واحد فهو مفرد اي ضد الصلح له اي لكل واحد يجب على
الله تركها اي ترك المفرد وما بقي في قدرة الله تعالى بالنسبة الى مصالح

Copyright © King Saud University